الأمم المتحدة

S/2003/763

مجلس الأمن

Distr.: General
28 July 2003
Arabic
Original: Spanish

رسالة مؤرخة ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للمكسيك لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل طيه تقييم رئاسة المكسيك لأعمال مجلس الأمن في شهر نيسان/أبريل ٢٠٠٣ (انظر المرفق). وقد نوقشت محتويات التقييم مع الأعضاء الآخرين في المجلس، ولكنها أُعدت تحت مسؤوليتي المشددة وينبغي ألا يُنظر إليها على أنها تمثل وجهات نظر المجلس.

أغدو ممتنا، لو عملتم على تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن

(توقيع) أدولفو **أغيلار سنسر**
السفير والممثل الدائم

110803 080803 03-44333 (A)

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٣ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للمكسيك لدى الأمم المتحدة

تقييم عمل مجلس الأمن خلال الفترة التي تولت فيها المكسيك رئاسة المجلس (نيسان/أبريل ٢٠٠٣)

مقدمة

تولت المكسيك رئاسة مجلس الأمن للأمم المتحدة طوال شهر نيسان/أبريل ٢٠٠٣. وخلال هذه الفترة، نظر المجلس في المسائل المتعلقة بحفظ السلام والأمن الدوليين، في أفريقيا وآسيا وأوروبا. وأجرى المجلس أيضا مناقشات مواضيعية ركز فيها على التعاون بين المجلس والمنظمات الإقليمية الدولية، والجهود الدولية لمكافحة الإرهاب، والأزمة الغذائية في أفريقيا. وعقد المجلس جلسة كان موضوعها المركزي ''دور الأمم المتحدة في بيئات ما بعد انتهاء الصراع''. وترأس وزير خارجية المكسيك الدكتور لويس أرنستو كربيز جلسة علنية لمجس الأمن في ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، عنوانها ''مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية إزاء التحديات الجديدة للسلام والأمن الدوليين''.

والغرض من هذا التقرير تقديم لمحة عامة عن أنشطة المجلس خلال شهر نيسان/أبريل ٢٠٠٣. ويرد التقرير في خمسة أجزاء تتضمن موجزا للعمل المضطلع به خلال الشهر، وأهداف المكسيك، والحالة في أفريقيا، وآسيا، والمناقشات المواضيعية، والملاحظات الختامية.

موجز

كان برنامج عمل المجلس خلال شهر نيسان/أبريل٢٠٠٣ مكتظا على نحو ما يتضح مما يلي: عُقدت ١٣ جلسة رسمية وجلستان خاصتان، وست عشرة جلسة مشاورات، واتُخذت خمسة قرارات، واعتُمد بيانان رئاسيان (انظر التذييل الأول)، وصدرت عشرة بيانات إلى الصحافة (انظر التذييل الثاني).

أهداف المكسيك

كان أحد الأهداف الرئيسية لرئاسة المكسيك لمجلس الأمن، تعزيز العمل المتعدد الأطراف لتعزيز روح الاتفاق على تطبيق قواعد واضحة داخل مجلس الأمن والتقدم صوب تحقيق وحدة كلمة المجلس. وشجعت المكسيك، لهذا الغرض، على إجراء مناقشات داخل المجلس بشأن الحالة الإنسانية في العراق تكللت باتخاذ القرار ١٤٧٦ (٢٠٠٣).

ويسرت الرئاسة المكسيكية أيضا الحوار فيما بين أعضاء المجلس بشأن المسائل المطروحة في جدول الأعمال. ونُظمت مشاورات لمناقشة قرارات مجلس الأمن الرامية إلى حفظ السلام والأمن الدوليين. وشملت الحالات التي تمت مناقشتها بوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى، وقبرص، وكوت ديفوار، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وليبريا، والصومال، والشرق الأوسط.

وإذ حرصت المكسيك على الوفاء بالتزامها في إضفاء مزيد من الشفافية على عمل المجلس، فقد نظمت جلسة بشأن البند المعنون ''مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية الدولية إزاء التحديات الجديدة للسلام والأمن الدوليين''، شاركت فيها المنظمات الإقليمية الدولية ودون الإقليمية الرئيسية المعنية بمسائل تتصل بالسلام والأمن الدوليين. وكان الهدف من ذلك، إقامة حوار مفتوح يساعد على زيادة التنسيق بين المجلس والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بشأن التحديات الجديدة التي تواجه المجتمع الدولي.

وفي إطار حرصها ذلك، عقدت جلسة ختامية شدد فيها على دور الأمم المتحدة في بيئات ما بعد انتهاء الصراع، ونظمت بالتوازي مع ذلك بالتنسيق مع الأكاديمية الدولية للسلام مناسبة كُرست للنظر في التحديات التي تواجه مجلس الأمن ومؤسسات المجتمع المدني.

الحالة في أفريقيا وآسيا وأوروبا

نظر المجلس خلال شهر نيسان/أبريل في عدد من الحالات المحددة وفقا لبرنامج العمل الذي اعتمده أعضاء المجلس. ويرد أدناه موجز للمناقشة التي أجريت بشأن تلك المسائل.

أفريقيا

بوروندي

نظر أعضاء مجلس الأمن خلال شهر نيسان/أبريل في حالة بوروندي في مناسبتين. فقد نظروا في حالة بوروندي في ٣ نيسان/أبريل تحت البند ''مسائل أخرى''، عندما استعرضوا مشروع بيان صحفي أعدته فرنسا ورحب فيه مع الارتياح بقرار رئيس بوروندي بيار بويويا تسليم الرئاسة في ١ أيار/مايو إلى نائب الرئيس. وقد أدلى رئيس المجلس بهذا البيان إلى الصحافة.

وفي ١٦ نيسان/أبريل، قدم الممثل الخاص للأمين العام لبوروندي برهانو دنكا إحاطة إعلامية إلى مجلس الأمن عن آخر التطورات المستجدة بشأن العملية الانتقالية في ذلك البلد. وتحدث عن مسائل تشمل التزام الأطراف بتعزيز العملية الانتقالية، والإرادة السياسية التي

تحدو الرئيس بويويا للتمسك بالعملية الانتقالية، وعودة أعداد كبيرة من اللاجئين إلى البلد، واعتماد الجمعية الوطنية الانتقالية للقانون المتعلق بالمعاقبة على جرائم الإبادة وجرائم الحرب، والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، والحاجة الماسة إلى أن يمول المجتمع الدولي أنشطة الحكومة الانتقالية ويُلبي الاحتياجات الآنية للسكان.

واتفق أعضاء المجلس على أن وصف قرار الرئيس بويويا الوفاء بالالتزام الذي قطعه على نفسه، بأن يتمسك بالعملية الانتقالية ويسلم السلطة إلى نائب الرئيس في ١ أيار/مايو، بأنه قرار هام. وشددوا على ضرورة معالجة مسألتي نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم، وأثنوا على الاتحاد الأفريقي للمهمة التي سينجزها في بوروندي. واتفق أعضاء المجلس أثناء المشاورات على أن يُدلي الرئيس ببيان إلى الصحافة.

كوت ديفوار

نظر مجلس الأمن خلال شهر نيسان/أبريل في حالة كوت ديفوار في ثلاث مشاورات غير رسمية وجلسة علنية واحدة حضرها عدد من وزراء خارجية دول الاتحاد الاقتصادي لدول غرب أفريقيا.

فقد عقد مجلس الأمن في ٧ نيسان/أبريل مشاورات غير رسمية بشأن تقرير الأمين العام عن كوت ديفوار (S/2003/374) الذي عرضه الهادي العنابي مساعد الأمين العام لعمليات حفظ السلام، ونظر المجلس في اقتراح الأمين العام الداعي إلى إنشاء بعثة تُسمى بعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار؛ تكون ولايتها على النحو الموصوف في الجزء الحادي عشر من التقرير. وأعرب أعضاء المجلس عن استعدادهم للتفاوض على أساس مشروع القرار الذي قدمته فرنسا لإنشاء بعثة للأمم المتحدة في كوت ديفوار. ولما كانت القوة التابعة للاتحاد الاقتصادي لدول غرب أفريقيا، التي ترصد سريان وقف إطلاق النار في كوت ديفوار، تعمل في ظل صعوبات مالية شديدة في مجالي الإمداد والنقل، فقد طلبت هذه الدول من المجتمع الدولي أن يساعدها في التغلب على هذه المشاكل. ثم إنه نظرا للحالة السائدة في ليبريا، فقد شددوا على ضرورة النظر إلى الصراع في كوت ديفوار في سياقه الإقليمي، وأعربوا عن قلقهم من الحالة الإنسانية وانتهاكات حقوق الإنسان في البلد.

وفي جلسة المشاورات غير الرسمية التي عقدت في ١٥ نيسان/أبريل، وصف الممثل الخاص للأمين العام في كوت ديفوار، ألبير تيفوديري آخر تطورات الحالة، فقال إن وقف إطلاق النار قد صمد بصورة عامة، وحقق تقدم سياسي حتى وإن كانت الحالة الأمنية في غرب البلد لا تزال هشة. ووُصف بالخطوة السياسية الهامة، اجتماع حكومة الوحدة الوطنية في ٣ نيسان/أبريل، واكتمال التشكيلة الحكومية تدريجيا، وقيام الرئيس بتفويض سلطاته إلى رئيس

الوزراء. بيد أن الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان صعبتان وبخاصة بالنسبة للمشردين داخليا، واللاجئين.

ودعا أعضاء المجلس الأطراف إلى تحريك عملية لينـاس – مـاركوس، وإلى احـترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وأعربوا أيضا عن قلقهم من استخدام المرتزقة وعناصر أجنبية أخرى مسلحة ومن التجنيد الإجباري، وبخاصة تجنيد الأطفال، وطلبوا من جميع الأطراف الامتناع عن هذه الممارسات فورا. وجددوا تأييدهم للقوات الفرنسية وقوات الاتحاد الاقتصادي لدول غرب أفريقيا، ودعوا مجتمع المانحين٠ إلى أن يفي بتعهداته المالية بمساعدة قوة الاتحاد الاقتصادي لدول غرب أفريقيا.

وفي ٢٩ نيسان/أبريل، عقد مجلس الأمن جلسة رسمية لتحليل الحالة في كوت ديفوار. وحضرها الأمين العام ووزير خارجية غانا، آنا أدو دنكوا اكوفو – أدو، ووزير خارجية كوت ديفوار، بامبا ممادو، ووزير غينيا للخارجية والتعاون، فرانسوا لونسيني، ووزير خارجية نيجيريا، سولي لميدو، والأمين التنفيذي للاتحاد الاقتصادي لدول غرب أفريقيا، محمد بن شمباس.

وفي هذه الجلسة، شكر الأمين العام الاتحاد الاقتصادي لدول غرب أفريقيا وفرنسا على الدور الهام الذي اضطلعا به في إحلال السلام والأمن في كوت ديفوار، وعلى دعمهما لاتفاق لينـاس– ماركوس، وعلى مشاركتهما الحاسمة في تجنب تصعيد المصادمات. وشدد الوزراء على أن أحد العوامل الحائلة دون عودة الحياة الطبيعية إلى البلد، العدد الكبير من قطع السلاح المتداولة وسهولة اختراق الحدود، مما يسهل على المرتزقة الليبريين الاستمرار في دخول البلد ونسف استقراره الهش الذي تم بناؤه. وطلب الوزراء دعم المجتمع الدولي لتمهيد الطريق لعودة السلام والحياة الطبيعية إلى كوت ديفوار، ولإجراء انتخابات سليمة ونزيهة في نهاية العملية (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥) تضع حدا للأزمة.

وشدد أعضاء المجلس على أن اعتماد اتفاق لينـاس – ماركوس خطوة صوب إحلال السلام، وعلى ضرورة مواصلة التشجيع على تنفيذه. ذلك أنه ستكون هناك حاجة على المدى القصير، إلى تحسين الأمن المحلي ومراقبة الحدود، وهو ما يتطلب زيادة قوام قوة الاتحاد الاقتصادي لدول غرب أفريقيا الموجودة على الميدان. وتعهد أعضاء المجلس بأن يواصلوا توخي نهج إقليمي يشمل الحالة في سيراليون وليبريا، ودعوا مجتمع المانحين إلى أن يزيد من المساعدة الاقتصادية إلى كوت ديفوار.

وفي جلسة خاصة عُقدت في وقت لاحق، واصل المجلس النظر في المسألة مع وزراء خارجية بلدان الاتحاد الاقتصادي لدول غرب أفريقيا مما زاد من التفاهم المتبادل. ورحب

أعضاء المجلس بالجهود التي يبذلها الاتحاد لتسوية الأزمة في كوت ديفوار، وأيدوا النداء الذي وجهه الوفد الوزاري للاتحاد إلى الدول الأعضاء طلبا لتزويد قوة الاتحاد في كوت ديفوار بالدعم في مجالي الإمداد والنقل والدعم المالي.

ليبريا

في ٢٨ نيسان/أبريل عقد مجلس الأمن مشاورات غير رسمية بشأن التقرير الثاني الذي قدمه الأمين العام عملا بقرار مجلس الأمن ١٤٠٨ (٢٠٠٢) بشأن ليبريا (S/2003/466). وعرض التقرير توليامييني كالومو مساعد الأمين العام للشؤون السياسية.

ورحب أعضاء المجلس بالولاية الجديدة الموسعة لمكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في ليبريا. وأعربوا عن قلقهم من تدهور الحالة في ليبريا، وتصاعد الصراع المسلح بين القوات الحكومية والجماعات المتمردة واستمرار حالات انتهاك حقوق الإنسان، وتجنيد الأطفال للانضمام إلى صفوف الجماعات المتناحرة.

وتحدث أعضاء المجلس عن الأزمة الإنسانية الخطيرة التي يمر بها شعب ليبريا، وبخاصة المشردون داخليا واللاجؤون. ودعوا في هذا السياق، أطراف الصراع إلى التفاوض على اتفاق لوقف إطلاق النار يُسوّون به خلافاتهم عن طريق الحوار. وقالوا إن بعثة مجلس الأمن التي ستزور منطقة غرب أفريقيا، وبخاصة ليبريا وكوت ديفوار، سيكون من بين أهدافها، العمل بالاشتراك مع الاتحاد الأفريقي وفريق الاتصالات الدولي بشأن ليبريا، على إرساء اتفاق لوقف إطلاق النار، والدخول في عملية تؤدي إلى إحلال السلام لشعبي ليبريا وكوت ديفوار وبناء السلام والاستقرار في كامل أنحاء المنطقة.

وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم لانسحاب عمال الإغاثة الإنسانية، ودعوا الجماعات المتمردة والحكومة إلى أن يسمحوا بوصول عمال الإغاثة الإنسانية، دون أي عائق، إلى المناطق التي حل فيها المشردين داخليا واللاجؤون، وإلى احترام حقوق الإنسان، ووضع حد للهجمات على المدنيين. ونظر أعضاء المجلس أيضا في إمكانية أن تقدم الأمم المتحدة مساعدة انتخابية إلى ليبريا. وعرض وفد المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية مشروع قرار لتمديد نظام الجزاءات على ليبريا لمدة اثني عشر شهرا أخرى.

منطقة وسط أفريقيا

في ١٧ نيسان/أبريل، وفي جلسة مشاورات، قدم توليامييني كالومو مساعد الأمين العام للشؤون السياسية، إحاطة إعلامية إلى أعضاء مجلس الأمن عن الإجراء الذي يعتزم الأمين العام اتخاذه بشأن وسط أفريقيا. وأوجز العناصر الرئيسية الواردة في البيان الرئاسي

المؤرخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ (S/PRST/2002/31)، واستعرض بإيجاز أسباب عدم تحقيق المنطقة للاستقرار السياسي اللازم لتحسين أوضاعها الاقتصادية.

وسلَّم بأن دول وسط أفريقيا بذلت جهودا لإحلال السلام والاستقرار المدعومين بالتنمية. وقدم تقريرا بشأن القرار الذي اتخذه الأمين العام لإيفاد بعثة تقييمية مشتركة بين الوكالات، تُشارك فيها عدة وكالات ومنظمات إقليمية بغية تحديد المسائل المتصلة بالسلام والأمن والتنمية والاحتياجات الاقتصادية والشروط اللازمة لتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان.

وسلَّم أعضاء المجلس بالتفاوتات القائمة فيما بين بلد وآخر من بلدان المنطقة. ففي حين أن بعضها ثري بالموارد تنقص بعضها الآخر الإمكانات اللازمة لتوفير الاحتياجات الكافية لسكانها. ولاحظوا أن البلدان تشترك في بعض الصفات السلبية، كوجود قطاع طرق، وعصابات منظمة ومسلحة، والاستغلال غير المشروع للموارد.

وأعربوا عن قلقهم من الجمود الاقتصادي والأزمات السياسية المتكررة في المنطقة. وشددوا على ضرورة أن تضطلع المنظمات الدولية والإقليمية بدور أكثر نشاطا في تسوية الصراعات. ولاحظوا ضرورة أن يكون الاهتمام بحقوق الإنسان واحترامها من بين المجالات ذات الأولوية وطلبوا إدراجها في ولايات لعمليات حفظ السلام وبناء السلام. وطلبوا تأمين وصول منظمات الإغاثة الإنسانية.

ولاحظوا أن احترام السلام مسؤولية لا تقع على المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية وحدها، وإنما هي مسؤولية مشتركة بين دول المنطقة. وأيدوا قرار الأمين العام إيفاد بعثة متعددة الاختصاصات، وطلبوا مدهم بتقرير عن ذلك في أيلول/سبتمبر. وفي ختام الجلسة، وبموافقة من أعضاء المجلس، أدلى رئيس مجلس الأمن ببيان إلى الصحافة.

جمهورية أفريقيا الوسطى

في ١٧ نيسان/أبريل، نظر أعضاء مجلس الأمن في الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وأحاطهم الجنرال لامين سيسيه، رئيس مكتب الأمم المتحدة لدعم السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، علما بآخر التطورات المستجدة.

وقدم الجنرال سيسيه تقييما للحالة بعد الانقلاب الذي جاء بالجنرال فرانسوا بوزيزه إلى السلطة في آذار/مارس، والخطوات الأولية التي اتخذتها حكومة الأمر الواقع، التي شكلها الجنرال بوزيزه برئاسة رئيس الوزراء الذي يحظى باحترام كبير في البلد. ولاحظ أن الجنرال بوزيزه لم يعلن بوضوح عن المدة التي ستظل فيها الحكومة الانتقالية في السلطة.

وقال إن الجنرال بوزيزه بذل جهودا لإحلال السلام وتحقيق المصالحة، ودعا إلى الدخول في حوار وطني للمصالحة. وقال إن الاستقرار يعود شيئا فشيئا إلى البلد بالرغم من أن أعمال النهب، والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، تظل مشكلة قائمة. وأعرب عن قلقه لأن الكثيرين من أتباع الرئيس باتاسيه اختفوا عن الأنظار بسبب انعدام الضمانات الأمنية.

ولاحظ أنه لا يزال هناك في البلد الجنود التشاديين البالغ عددهم ٤٠٠ جندي الذين شاركوا مع جيش جمهورية أفريقيا الوسطى في جمع الأسلحة. وقال إن السلطات الجديدة مستعدة للتصدي للمشكلة المؤبدة المتعلقة بالأسلحة. وتحدث عن المساعدة التي يقدمها المانحون إلى جمهورية أفريقيا الوسطى لتسديد الرواتب المتأخرة والمعاشات والزمالات، وشدد على ضرورة أن تقدم مؤسسات بريتون وودز المساعدة إلى البلد لمعالجة الأزمة الاقتصادية.

وبالرغم من إدانة أعضاء المجلس للانقلاب، فإنهم يرون أنه يشكل مسارا إيجابيا للأحداث المستجدة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وأشاروا إلى العفو الذي منحته الحكومة الجديدة إلى أفراد القوات المسلحة السابقين استجابة لطلبهم. وأحاطوا علما بأن الجنرال بوزيزه دعا إلى الدخول في حوار وطني، وبأنه قد تم تعيين حكومة انتقالية.

وطلب أعضاء مجلس الأمن من السلطات أن تضع جدولا زمنيا للفترة الانتقالية. وناشدوا أعضاء المجتمع الدولي أن يدعموا العملية السياسية وعملية إعادة البناء، وبخاصة الانتخابات العامة، وعودة السلام والديمقراطية. وطلبوا إعادة تفعيل اللجنة المشتركة بين جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد. وفي نهاية الجلسة، أدلى رئيس المجلس ببيان للصحافة.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

في ٨ نيسان/أبريل، استمع أعضاء مجلس الأمن إلى جون ماري بيهينو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام الذي قدم لهم إحاطة عن الأحداث التي جدت مؤخرا في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وسلّم وكيل الأمين العام بأهمية عملية إحلال السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية المنبثقة عن الاجتماع النهائي للحوار بين الأطراف الكونغولية واستهلال أنشطة لجنة إحلال السلام في منطقة إيتوري. وتحدث عن اكتشاف مقابر جماعية أخرى في إيتوري، والتقارير المشيرة إلى أعمال قتل جماعي في درودرو وإيفاد فريق لتقصي الحقائق يمثل بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وهو الفريق الذي سيقدم إلى المجلس تقريرا عن نتائج تقصياته.

وقال إن الحالة لا تزال تهدد بالانفجار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبخاصة في الجزء الشرقي وأن انتهاكات حقوق الإنسان لا تزال تثير القلق. وقال إن بعثة الأمم المتحدة تعمل على وضع مقترحات يراد بها تقديم الدعم إلى أنشطة فترة ما بعد انتهاء الحرب وأن التقرير القادم للأمين العام سيتضمن توصيات أولية وبخاصة فيما يتعلق بالمسائل الأمنية.

ورحب أعضاء المجلس بالتقدم السياسي المحرز، وشددوا على ضرورة أن يوضع على الفور حدا لجميع أعمال العنف والمواجهات العسكرية التي قد تهدد عملية إحلال السلام. وقالوا إن الجنود الروانديين يجب أن ينسحبوا من أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية.

واتفق أعضاء المجلس على صياغة البيان الصحفي بشأن هذه المسألة. وبمبادرة من المكسيك، أدرجت فقرة يطلب فيها أعضاء المجلس من مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، فتح تحقيق بشأن أحداث العنف في إيتوري. واتخذت أمانة الأمم المتحدة الخطوات اللازمة لفتح هذا التحقيق الذي ستقدم نتائجه إلى مجلس الأمن.

الصومال

في ٨ نيسان/أبريل، اعتمد مجلس الأمن القرار ١٤٧٤ (٢٠٠٣) الذي رحب فيه بتقرير فريق الخبراء (S/2003/223) المنشأ بموجب القرار ١٤٢٥ (٢٠٠٢) لتقييم نتائج الحظر على الأسلحة، والمعدات العسكرية، المفروض على الصومال عملا بالقرار ٧٣٣ (١٩٩٢)، وقرروا إعادة تفعيل فريق الخبراء المقيم في نيروبي لفترة مدتها ستة أشهر لمواصلة التحقيق في انتهاكات الحظر وتحسين التوصيات المقدمة في تقريره.

ولاحظ المجلس بأسف، أن الحظر على الأسلحة قد خُرق بصورة مستمرة. وأحاط المجلس علما، مع الاهتمام، بالملاحظات والتوصيات الواردة في التقرير، وأعرب عن اعتزامه النظر على نحو كامل في هذا التقرير. وكرر الإعراب عن تأييده الثابت لعملية تحقيق المصالحة الوطنية في الصومال.

وتلقى مجلس الأمن التقرير الذي قدمه بشأن تقرير فريق الخبراء رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ٧٥١ (١٩٩٢). ويتضمن هذا التقرير قائمة بالتدابير المحتمل اتخاذها في المستقبل لتنفيذ القرار على أن ينقحها مجلس الأمن بعد أن يكون الفريق الذي أعيد تفعيله بموجب القرار ١٤٧٤ (٢٠٠٣) قد توسع في مقترحاته.

آسيا

رسالة مؤرخة ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٣ موجهة من المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية

في ٩ نيسان/أبريل، عقدت مشاورات بشأن رسالة مؤرخة ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفي أعقاب المشاورات، قال رئيس المجلس، في معرض رده على أسئلة الصحافة، إن أعضاء المجلس عقدوا مشاورات بشأن المسألة النووية المتعلقة بجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وأعربوا عن قلقهم منها، وسيواصل المجلس رصد هذه المسألة.

الحالة بين العراق والكويت

في ٣ نيسان/أبريل، قدم نائب الأمين العام مصحوبا بالسيد راميرو لوبس دا سيلفا منسق برنامج الإغاثة الإنسانية للعراق، إلى مجلس الأمن تقييما أوليا عن الحالة الإنسانية في العراق. وأشار نائب الأمين العام بخاصة إلى الرد الإيجابي على النداء السريع الذي كان الأمين العام وجهه في ٢٢ نيسان/أبريل. وأشار أيضا إلى التغيرات المستجدة في مجالي النقل والإمداد من برنامج النفط مقابل الغذاء التي أدخلت عليه عملا بالقرار ١٤٧٢ (٢٠٠٣).

وشدد أعضاء المجلس على أنه بالرغم من وجود موظفين حاليين للأمم المتحدة في العراق، ينبغي للأمين العام أن يضطلع بدور المنسق في إيصال المساعدة الإنسانية. وفي نهاية الجلسة، أدلى رئيس المجلس ببيان إلى الصحافة.

وفي ٧ نيسان/أبريل، أبلغ الأمين العام أعضاء المجلس اعتزامه تعيين رافع الدين أحمد مستشارا خاصا له للمسائل المتعلقة بالدور المحتمل للأمم المتحدة في العراق في فترة ما بعد انتهاء الحرب.

وفي ٢٤ نيسان/أبريل، عرض السفير يولي فرونسوف المنسق الرفيع المستوى، التقرير الحادي عشر للأمين العام بشأن تنفيذ الفقرة ١٤ من القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩). وشدد على أن الظروف الجديدة في العراق، ستتيح فرصا لتوضيح ما حصل للكويتيين ومواطني البلدان الأخرى الذي اختفوا خلال حرب عام ١٩٩١. وأعرب أعضاء المجلس عن تأييدهم وامتنانهم للسفير فورنسوف للعمل الذي أنجزه وللجنة الصليب الأحمر الدولية. وناشدوا جميع البلدان والمنظمات والأفراد الذين بإمكانهم تقديم المساعدة في التحقيقات أن يقدموا أي معلومات من شأنها أن تساعد على تحديد مكان وجود المفقودين.

لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش

في ٢٢ نيسان/أبريل، عقد أعضاء المجلس مشاورات مع هانز بليكس، الرئيس التنفيذي للجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش، ومع ممثل المدير العام في نيويورك للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وقال المسؤولان إنهم ينتظران قرارا من مجلس الأمن عن فائدة العودة إلى العراق لإجراء التفتيشات. وأعلن بليكس أنه وفقا للقرارات ذات الصلة، سيقدم تقريره في حزيران/يونيه على أن يكون مفهوما أنه سيغادر خلال ذلك الشهر منصبه في رئاسة لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش.

بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت

في ٢ نيسان/أبريل، عقد المجلس جلسة مغلقة مع البلدان المساهمة بقوات. وعرض مساعد الأمين العام لعمليات حفظ السلام تقرير الأمين العام عن أعمال بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت، خلال الفترة من ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ إلى ٢١ آذار/مارس ٢٠٠٣ (S/2003/393).

وقدم مساعد الأمين العام تفاصيل عن تعليق أنشطة البعثة، وقال إن معظم الموظفين الذين تتألف منهم البعثة رجعوا إلى بلدانهم، أو نقلوا إلى مهام أخرى. وقال إنه سيتم الاحتفاظ بوحدة دعم في الكويت، تتولى مهام الاتصالات، وتقدم الدعم إلى الكيانات الأخرى التابعة للأمم المتحدة. وفي نهاية الجلسة تم إصدار بلاغ رسمي.

وفي ٣ نيسان/أبريل، عقد أعضاء المجلس مشاورات بشأن بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت. واتفقوا على تأييد توصية الأمين العام الداعية إلى تمديد ولاية البعثة لمدة ثلاثة أشهر. ووجهت رئاسة المجلس إلى الأمين العام رسالة بهذا المعنى (S/2003/400).

برنامج النفط مقابل الغذاء

في ٨ نيسان/أبريل، عقد أعضاء المجلس مشاورات بشأن تنفيذ برنامج النفط مقابل الغذاء. وقدم المدير التنفيذي لمكتب برنامج العراق، بينون سيفان، إحاطة إعلامية إلى أعضاء المجلس بشأن الخطوات التي يعكف المجلس على اتخاذها لتنفيذ القرار ١٤٧٢ (٢٠٠٣). وأشار إلى تحديد الأولويات والأصناف العابرة، وصعوبات الاتصال بالموردين، وإنشاء نقاط بديلة لتفريغ شحنات الأغذية والأدوية في البلدان المجاورة.

وأحاط أعضاء المجلس علما بالمسائل التشغيلية ومسائل النقل والإمداد المتصلة بتنفيذ البرنامج الإنساني، وشجعوا المدير التنفيذي على مواصلة مد المجلس بالمعلومات على نحو منتظم، من خلال اللجنة المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠).

وفي ٢٢ نيسان/أبريل، عقد أعضاء المجلس مشاورات بشأن برنامج النفط مقابل الغذاء. وأشار المدير التنفيذي إلى تنفيذ القرار ١٤٧٢ (٢٠٠٣) والتعديلات الإدارية والتقنية المدخلة على عقود المشتريات المسموح بها للعراق. وحث المدير التنفيذي المجلس على السماح بتمديد فترة الـ ٤٥ يوما المنصوص عليها في الفقرة ٤ من القرار ليتسنى بذلك إدخال التعديلات اللازمة. وعمم وفد المكسيك مشروع قرار ذي طابع تقني، يسمح بتمديد فترة الـ ٤٥ يوما الأصلية حتى ٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، موعد انتهاء المرحلة الحالية من برنامج النفط مقابل الغذاء.

وفي ٢٤ نيسان/أبريل، اعتمد المجلس بالإجماع في جلسة رسمية، القرار ١٤٧٦ (٢٠٠٣)، الذي مدد به إلى ٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ العمل بأحكام الفقرة ٤ من القرار ١٤٧٢ (٢٠٠٣).

اجتماع صيغة آريا

سهلت الرئاسة المكسيكية مبادرة الوفد الباكستاني لتنظيم اجتماع لصيغة آريا في ٩ نيسان/أبريل، وهو اجتماع يركز على الحالة الإنسانية في العراق بعد بداية الحرب. وحضر الاجتماع أعضاء المجلس، وممثلو المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية الرائدة المشتركة منذ فترة طويلة في أعمال الإغاثة الإنسانية في العراق، وهي بالتحديد، منظمة كير الدولية، ومنظمة إنقاذ الأطفال، ومنظمة العفو الدولية، ومنظمة أطباء بدون حدود، ومنظمة أكسفورد للتحرر من الجوع. وساهم الاجتماع في تحسين الوعي بالحالة الإنسانية على الميدان في العراق، وأسفر عن حوار مثمر بين جماعات المجتمع المدني هذه، وأعضاء مجلس الأمن وبخاصة الأعضاء الذين يمثلون دول التحالف.

الشرق الأوسط بما في ذلك القضية الفلسطينية

في ١٦ نيسان/أبريل عقدت جلسة رسمية قدم فيها مساعد الأمين العام للشؤون السياسية دانيلو ترك، موجزا لأعضاء المجلس عن الأحداث التي جدت بعد الجلسة التي عقدت في ١٩ آذار/مارس ٢٠٠٣.

وذكر مساعد الأمين العام، أنه بالرغم من العقبات والحالة في الميدان، ستقدم اللجنة الرباعية حالما تُشكَّل الحكومة الفلسطينية، خارطة طريق إلى حكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية. وشدد على أن يكون الطرفان والمجتمع الدولي مستعدين لمتابعة المسار المبين في خارطة الطريق التي تضع مسؤوليات على كل منهم. وقال إنه يتعين على السلطة الفلسطينية أن تتخذ على الفور خطوات فعالة ضد الإرهاب، ويتعين على حكومة إسرائيل أن تخفف من صعوبة الحالة الإنسانية للفلسطينيين، بأن ترفع الحواجز الداخلية ونظام منع التجول.

وأضاف قائلا إنه يتعين على المجتمع الدولي أن يُدعم هذه المبادرة على نحو كامل ومتسق وحيادي.

وشدد على أن خارطة الطريق لا تزال تتيح أفضل الفرص لتحقيق الحل المنادي بوجود دولتين جنبا إلى جنب دولة لإسرائيل آمنة ومزدهرة، وأخرى فلسطينية مستقلة وذات سيادة ولها مقومات الاستمرار. وقال إنه منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ حتى الآن، وعدد القتلى في الميدان في تزايد حيث وصل إلى ٥٦٦ ٢ قتيلا في الجانب الفلسطيني و ٧٦٦ قتيلا في الجانب الإسرائيلي. وأشار بوجه خاص إلى قيام إسرائيل ببناء جدار عازل، تترتب عليه آثار سياسية واقتصادية خطيرة، تؤثر في الفلسطينيين. وقال إنه سيقدم في القريب تقريرا عن هذا الموضوع. وقال أيضا إن الحالة ظلت هادئة على طول الخط الأزرق وإن كانت هناك درجة محددة من التوتر بسبب الغارات الإسرائيلية على لبنان ومواقع أسلحة حزب الله المضادة للطائرات.

وفي أعقاب الجلسة الرسمية، عقد أعضاء المجلس مشاورات بشأن هذا الموضوع. وأيدوا التبكير بتقديم خارطة طريق والإعلان رسميا عن تشكيل الحكومة الفلسطينية الجديدة. وأعرب أعضاء المجلس عن أسفهم لدورة العنف، وأدانوا الهجمات الفلسطينية الانتحارية وكذلك إفراط إسرائيل في استخدام القوة. وأشاروا أيضا إلى ضرورة تجنب ما من شأنه أن يصعد أعمال العنف على طول الخط الأزرق.

وفي ١٦ نيسان أبريل، وفي إطار بند ''مسائل أخرى''، قدم وفد الجمهورية العربية السورية نيابة عن مجموعة الدول العربية، مشروع قرار لإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، نُظر فيه على مستوى الخبراء. وقال الوفد السوري إن الحالة الراهنة في المنطقة تتيح الفرصة لخدمة القضية المعروفة التي ظلت على جدول أعمال الأمم المتحدة لفترة طويلة وقال إن نية حكومته من تقديم هذا الاقتراح، النظر في كلا مسألتي أسلحة الدمار الشامل والتهديدات الإرهابية.

تيمور – ليشتي

في ٤ نيسان/أبريل اعتمد المجلس بالإجماع القرار ١٤٧٣ (٢٠٠٣) الذي قرر فيه تعديل تشكيل قوام عنصر الشرطة ببعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور – ليشتي بما يتماشى مع توصيات الأمين العام. وقرر المجلس أيضا أن تُدرج في البعثة وحدة للشرطة الدولية لمدة عام، والاحتفاظ بقدر أكبر من أعمال الرصد والوجود الاستشاري في الأحياء التي سُلمت فيها سلطة تسيير الدوريات إلى قوات شرطة تيمور – ليشتي وطلب إلى الأمين العام أن يقدم

إلى المجلس بحلول ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٣، خطة مفصلة لوضع جدول زمني منقح بمواعيد وتقليص العنصر العسكري في البعثة.

وفي ٢٨ نيسان/أبريل، أبلغ كاملش شارما، المبعوث الخاص للأمين العام المجلس أنه سيتعين مضاعفة الجهود في مجالات إقامة العدل وحماية حقوق الإنسان والأمن الداخلي ودعم الاقتصاد المحلي. وستظل هناك حاجة إلى المساعدة الدولية بعد انتهاء مهمة البعثة.

أوروبا

قبرص

في ١٠ نيسان/أبريل، عقد مجلس الأمن جلسة رسمية تلتها مباشرة مشاورات للنظر في الحالة في قبرص. وقدّم ألفارو دي سوتو، المستشار الخاص للأمين العام، تقرير الأمين العام عن بعثته للمساعي الحميدة في قبرص (S/2003/398) الذي تناول الإجراءات التي اتخذها الأمين العام بين ١٩٩٩ وآذار/مارس ٢٠٠٣، وهو تاريخ انتهاء المهلة المقترحة لتوصل الطرفين، القبارصة اليونان والقبارصة الأتراك، إلى اتفاق على توحيد الجزيرة.

وأبدى أعضاء المجلس خلال المشاورات الأسف لعدم توصل الطرفين إلى اتفاق، وشكروا الأمين العام على الجهود التي بذلها طيلة عملية المفاوضات.

وفي ١٤ نيسان/أبريل، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ١٤٧٥ (٢٠٠٣) الذي تقدمت إسبانيا وألمانيا وبلغاريا وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية بمشروعه. وأدلى الاتحاد الروسي ببيان بعد التصويت.

كوسوفو، صربيا، والجبل الأسود)

في ١٤ نيسان/أبريل، أصدر رئيس مجلس الأمن بيانا صحافيا تأييدا لقرار الممثل الخاص للأمين العام في كوسوفو، مايكل ستاينر، الذي أعتبر فيه قانون التعليم العالي الذي أقرته الجمعية التشريعية في كوسوفو في ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ مجردا من أي أثر قانوني. ودعا أيضا المؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي إلى التصرف في نطاق صلاحياتها وفقا للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) والإطار الدستوري.

وفي ٢٣ نيسان/أبريل، عقد المجلس جلسة رسمية بشأن تنفيذ قرارات المجلس المتعلقة بكوسوفو قدّم فيها الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام تقريرا عن أنشطة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في الأشهر الثلاثة الأولى من عام ٢٠٠٣. واستند الأمين العام المساعد في إعداد جزء من تقريره إلى أحدث تقرير للأمين العام عن الموضوع (S/2003/421)، وقدّم أيضا مزيدا من المعلومات الإضافية الحديثة.

وأشار الأمين العام المساعد، في جملة أمور، إلى المسائل التالية: عملية انتقال مسؤوليات إضافية إلى المؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي في كوسوفو؛ وازدياد العنف ذي الدوافع العرقية وأثره على حرية الحركة وعملية العودة الدائمة للمشردين؛ والتفجير الأخير لجسر السكك الحديد في الريف في شمال كوسوفو من جانب فئة ألبانية متطرفة؛ وضرورة شروع السلطات في بلغراد وبريشتينا في إقامة حوار مباشر بشأن المسائل العملية؛ والاتجاه المتنامي لدى ممثلي ألبان كوسوفو المنتخبين وصرب كوسوفو على حد سواء لإصدار تصريحات و/أو اتخاذ إجراءات من جانب واحد بما يتناقض مع روح القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) والإطار الدستوري.

وأيّد أعضاء المجلس من جانبهم عملية نقل الصلاحيات، وشددوا في الوقت نفسه على أهمية القيام بتلك العملية وفقا للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) والفصلين ٥ و ٨ من الإطار الدستوري. وكرروا أيضا تأييدهم لسياسة ''المعايير قبل المركز'' وشددوا على أهمية شروع بلغراد وبريشتينا في إقامة حوار مباشر في أقرب وقت ممكن، وحثوا زعماء الأغلبية الألبانية والأقلية الصربية في كوسوفو على تجنّب الأعمال أو البيانات المتطرفة. وجرى الإعراب عن القلق إزاء ازدياد العنف العرقي وعدم توافر حرية الحركة للأقليات والظروف الملائمة للعودة الدائمة للمشردين.

مسائل مواضيعية

التهديدات التي تسببها الأعمال الإرهابية للأمن والسلم الدوليين

في ٤ نيسان/أبريل، عقد المجلس جلسة رسمية لاستلام التقرير الأخير للسفير جيرمي غرينستوك، رئيس لجنة مكافحة الإرهاب.

وأشاد المجلس بالدور القيادي البارز الذي قام به السفير غرينستوك على رأس اللجنة وباقتناعه بأنه ينبغي على الأمم المتحدة أن تقوم بدور مركزي في مكافحة الإرهاب. وسلّم المجلس بأن السفير غرينستوك أرسى قاعدة صلبة لعمل اللجنة في المستقبل وشكره على رؤيته في إقامة وتعزيز حوار مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية الأخرى.

وأطلع رئيس اللجنة المجلس على أعمال اللجنة قائلا إنها تصرفت بموجب التعليمات الوزارية الصادرة إليها بموجب القرار ١٤٥٦ (٢٠٠٣). وقدّم أيضا برنامج العمل لفترة الـ ٩٠ يوما السابعة (S/2003/387). وشدد على التعاون الممتاز القائم بين الغالبية العظمى للدول الأعضاء وعلى بداية شبكة عالمية لمواجهة الإرهاب. وعلّق أيضا قائلا إنه ينبغي على اللجنة أن تمضي قدما في عملها متوخية الحرص الواجب والحزم في مرحلة الإشراف على تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١).

وأشار السفير غرينستوك إلى تهديدات جديدة، كتلك الناشئة عن حصول الإرهابيين على مواد تُستخدم لتصنيع أسلحة كيميائية وبيولوجية ونووية وأسلحة فتاكة أخرى. وأشار أيضا إلى الأبعاد العالمية التي اكتسبتها الحملة ضد الإرهاب في إطار الأمم المتحدة. وبالتالي، فإن الاجتماع الذي عُقد في ٦ آذار/مارس مع زهاء ٦٠ منظمة دولية وإقليمية ودون إقليمية يُعدّ خطوة هامة في إنشاء شبكة عالمية.

وعلى صعيد شخصي، شدد على التغيير الذي أحدثه تشكيل اللجنة إذ حث على إجراء تغييرات تشريعية وإدارية يُقصد بها مكافحة الإرهاب على الصعيد الوطني. واعتبر أيضا أن اللجنة فتحت المجال أمام بذل جهد جماعي وأشار إلى ضرورة قيام المنظمات الإقليمية الدولية المختلفة بتوليد القدرات المؤسسية على مكافحة الإرهاب.

وقال أيضا إن اللجنة نفسها أقرت بوجود صلة بين القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) وواجبات أخرى، ولا سيما تلك المتصلة بحقوق الإنسان.

واختتاما للجلسة، تلا الرئيس بيانا رئاسيا (S/PRST/2003/3) رحّب فيه بالإحاطة التي قدّمها رئيس اللجنة. ورحّب المجلس بالممثل الدائم لإسبانيا، السفير إينوثنثيو أرياس، الذي تسلّم رئاسة اللجنة، وأكّد استمرار السفير غاسبار مارتينس (أنغولا) والسفير أغيلار سنسر (المكسيك) والسفير لافروف (الاتحاد الروسي) نوابا لرئيس اللجنة.

ودعا أعضاء المجلس اللجنة إلى مواصلة إطلاعهم على أنشطتها في فترات منتظمة وأبدوا رغبتهم في استعراض هيكلية اللجنة وتنظيمها في موعد أقصاه ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣.

اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩)

في ١٧ نيسان/أبريل، قدّم رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩)، السفير خوان غبرييل فالديز، ممثل شيلي في مجلس الأمن، أثناء مشاورات المجلس التقرير الأول لعام ٢٠٠٣ بموجب الفقرة ٩ من القرار ١٤٥٥ (٢٠٠٣).

واستعرض السفير فالديز في سياق تقريره أنشطة اللجنة وفريق الرصد منذ اتخاذ القرار ١٤٥٥ (٢٠٠٣) وعرض الإجراءات التي ستُتخذ. وقدّم رئيس فريق الرصد، مايكل تشاندلر، إحاطة عن أنشطة الفريق.

وبعد الاستماع إلى رئيس اللجنة، أشار أعضاء المجلس إلى أهمية اللجنة في مكافحة القاعدة وطالبان والجهات المرتبطة بهما. وشددوا على طابع اللجنة العالمي وأثنوا على العمل الذي يقوم به السفير فالديز على رأس اللجنة.

التقرير السنوي لمجلس الأمن إلى الجمعية العامة

في ٢٤ نيسان/أبريل، أيَّد أعضاء مجلس الأمن أثناء مشاورات المجلس، وفي إطار البند المعنون ''مسائل أخرى''، القرار الذي اتخذه الفريق العامل غير الرسمي التابع لمجلس الأمن والمعني بالتوثيق والمسائل الإجرائية بتأييد اقتراح قدّمته المكسيك بالطلب إلى المملكة المتحدة أن تصوغ المقدمة التي تشمل الفترة من ١ آب/أغسطس ٢٠٠٢ إلى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٣. واتُفق على أن تواصل إسبانيا عملية الصياغة بغية إدراج المعلومات المتصلة بالفترة من ١ أيار/مايو إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٣. وتتم عملية الصياغة على أساس أن تُدرج المدخلات من المملكة المتحدة وإسبانيا في وثيقة موحدة ينظر فيها الفريق العامل في تموز/يوليه.

الجلسة الرفيعة المستوى: مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية: مواجهة التحديات الجديدة للأمن والسلم الدوليين

في ١١ نيسان/أبريل، عقد مجلس الأمن جلسة رفيعة المستوى بشأن البند المعنون ''مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية: مواجهة التحديات الجديدة للأمن والسلم الدوليين''. وترأس الجلسة وزير خارجية المكسيك، لويس إرنستو ديربيز، وحضرها الأمين العام ورؤساء أو ممثلو الاتحاد الأفريقي ومنظمة الدول الأمريكية وجامعة الدول العربية ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الأوروبي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

وكان الغرض من الجلسة الاطلاع على الخبرة التي اكتسبتها كل من المنظمات الإقليمية الممثلة فيها، ولا سيما فيما يتعلق بالقدرات المحددة وآليات الإنذار المبكر ومنع نشوب الصراعات وإدارتها وتسويتها وإمكانيات تبادل المعلومات.

وحدد المشاركون في الجلسة بعضا من التحديات والمخاطر التي تؤثر في الأمن والسلم الدوليين. واستعرضوا تجربة التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في مجال صون الأمن والسلم الدوليين وتقدموا بمقترحات تتعلق بكيفية تعزيز ذلك التعاون.

وأعاد المشاركون التأكيد على أن الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن، تتحمل المسؤولية الرئيسية لصون السلم والأمن الدوليين، وسلموا في الوقت نفسه بالدور الذي تتزايد أهميته والذي تقوم به المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في الاضطلاع بتلك المهام. وكان هناك اتفاق عام على أن التعاون بين مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية ينبغي أن يتم وفقا لميثاق الأمم المتحدة، وخاصة الفصل الثامن. غير أنه جرى التسليم في الوقت نفسه بالحاجة الملحة إلى تنمية القدرات على المواجهة السريعة للتحديات الجديدة والمتغيرة التي يواجهها المجتمع الدولي.

وأُدمجت المقترحات التي جرى التقدم بها في الجلسة في رسالة وجهها رئيس المجلس إلى الأمين العام (S/2003/506)، وهي على النحو التالي: (أ) القيام بشكل منتظم بإجراء حوار رفيع المستوى بين مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية؛ (ب) تحسين تبادل المعلومات بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وفي ما بين المنظمات الإقليمية نفسها بجعله يتسم بمزيد من الانتظام؛ (ج) إنشاء نظام عالمي لمجابهة التحديات والتهديدات الراهنة التي يواجهها السلم والأمن الدوليان، على أن تكون الأمم المتحدة هي مركز التنسيق لذلك النظام؛ (د) تعزيز التنسيق المبكّر بين المجلس والمنظمات الإقليمية، ولا سيما قبل اتخاذ القرارات التي قد تعنيها أو تؤثر فيها؛ (هـ) عقد مؤتمر دولي للسلام الدولي برعاية الأمم المتحدة، على أن يسبقه تنظيم اجتماعات إقليمية بشأن هذا الموضوع.

إحاطة بشأن ما يمثله انعدام الأمن الغذائي من تهديد للأمن والسلم الدوليين

في ٧ نيسان/أبريل، حلل مجلس الأمن في جلسة رسمية الأزمة الغذائية في أفريقيا بوصفها تهديدا للأمن والسلم. وقال المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي، جيمس موريس، إن ٢٠٠ مليون شخص في أفريقيا يعانون من سوء التغذية، وإن ٥٠ مليون شخص يواجهون خطر سوء التغذية. وقال إن برنامج الأغذية العالمي بحاجة إلى موارد كافية لتلبية تلك الاحتياجات.

وعلّق المدير التنفيذي قائلا إن الجفاف والإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وانعدام الحكم الرشيد والصراعات والسياسات الاقتصادية الفاشلة هي بعض أهم أسباب تلك الأزمة الغذائية في أفريقيا.

جلسة اختتام

في ٣٠ نيسان/أبريل، عقد مجلس الأمن جلسة اختتام علنية بشأن موضوع ”دور الأمم المتحدة في حالات ما بعد الصراعات“.

وشدد الأمين العام على ضرورة قيام المنظمة بالتأسيس على التجارب السابقة بحيث تتسم مواجهة الأزمات بأكبر قدر ممكن من الفعالية. ومن العبر التي ركّز عليها بناء الثقة بين الأطراف لكي تتمكن الشعوب من الاعتماد على أنفسها؛ وتلبية الحاجات الإنسانية الأساسية، بما فيها الحاجة إلى الأمن والنظام العام من أجل تهيئة الظروف اللازمة للقيام بعمليات سياسية قابلة للاستمرار، فضلا عن التشجيع على المصالحة وتعزيز الحكم الرشيد وسيادة القانون ومبادرات العدالة الانتقالية.

وشددت الوفود التي شاركت في الجلسة على الدور الإيجابي الذي قامت به الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي وكوسوفو وأفغانستان وسيراليون. وقالت إنه يمكن الاستفادة من

تلك الخبرة فيما يتعلق بالعراق. ولاحظت أن الأمم المتحدة اعتمدت نهجا متكاملا ينطوي على تنسيق العمل المشترك الذي تقوم به جميع وكالاتها والتنسيق فيما بين هذه الوكالات والبلدان المهتمة بدعم الإعمار. وحظيت الأمم المتحدة في هذا المجال بمساعدة منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية.

المحكمة الدولية لرواندا

في ٢٩ نيسان/أبريل، عُقدت جلسة رسمية للنظر في رسالة مؤرخة ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ وجهها الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2003/467) وأحال بموجبها قائمة بـ ٣٥ مرشحا لمناصب قضاة مخصصين عملا بالفقرة ١ (ج) من المادة ١٢ مكررا ثانيا من النظام الأساسي للمحكمة الدولية لرواندا.

ونتيجة لمشاورات سابقة أجراها المجلس والفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحاكم الدولية، اتخذ المجلس القرار ١٤٧٧ (٢٠٠٣) بإحالة قائمة الترشيحات لمناصب القضاة المخصصين إلى الجمعية العامة بموجب الفقرة ١ (د) من المادة ١٢ مكررا ثانيا من النظام الأساسي للمحكمة.

مناسبة خاصة في مجلس القارة الأمريكية

في ٢٩ نيسان/أبريل، وفي إطار الأنشطة التي نظمتها المكسيك أثناء رئاستها لمجلس الأمن، عُقد اجتماع في مجلس القارة الأمريكية في نيويورك بشأن موضوع ''مجلس الأمن والمجتمع المدني''. ونُظّمت هذه المناسبة بالاشتراك مع مجمع السلام الدولي. وتوزع المجتمعون على ثلاث حلقات نقاش تناولت نوع العلاقة التي يقيمها المجتمع المدني مع المجلس والمعلومات التي يوفرها المجتمع المدني للمجلس ومقترحات ترمي إلى تحسين إسهام المجتمع المدني في عمل المجلس.

ومن أكثر المسائل أهمية التي نُظر فيها أثناء الاجتماع ضرورة قيام المنظمات غير الحكومية المهتمة بالاتصال بعواصم البلدان التي تصدر منها التعليمات النهائية بشأن المسائل المختلفة. وجرى التسليم بالقيمة المضافة للعمل الميداني الذي تضطلع به المنظمات غير الحكومية وما تمثله من فائدة في توقع نشوب الصراعات والحيلولة دون نشوبها. وجرى النظر في إمكانية قيام المجلس بعقد المزيد من الجلسات المواضيعية التي يمكنها أن تتيح إطارا للحقوق والمبادئ لمختلف أنشطة المجلس، واقتُرحت تدابير مختلفة لتدعيم العمل المستقبلي، بما فيها التدابير التالية: (أ) عقد المزيد من الجلسات باستخدام صيغة أريا؛ (ب) جدولة قيام المجلس بإرسال المزيد من البعثات إلى مناطق الصراعات؛ (ج) تعيين مقررين مواضيعيين؛ (د) عقد جلسة شهرية للمجلس مع المنظمات غير الحكومية. واعتُبر الاجتماع في التحليل النهائي

عملا محددا يسهم في قيام حوار يتسم بقدر أكبر من السلاسة والفعالية بين مجلس الأمن والمجتمع المدني.

ملاحظات ختامية

بُذل جهد ضخم أثناء رئاسة المكسيك لمجلس الأمن من أجل تعزيز شفافية أساليب عمل المجلس مع الدول الأعضاء في المنظمة. وأجرى رئيس المجلس إحاطات دورية تناول فيها جوانب برنامج العمل لشهر نيسان/أبريل. وتمت تلبية جميع طلبات الوفود للحصول على معلومات. وجرى باستمرار استكمال المعلومات عن أعمال المجلس المتوافرة على موقع البعثة الدائمة للمكسيك لدى الأمم المتحدة على الإنترنت. وبالإضافة إلى ذلك، تواصل العمل بالممارسة التي اتُبعت أثناء رئاسة كولومبيا لمجلس الأمن في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ والمتمثلة في قيام المنسقين السياسيين لأعضاء المجلس بإرسال نشرة إعلامية يومية عن طريق البريد الإلكتروني والفاكس.

التذييل الأول

القرارات والبيانات المعتمدة في نيسان/ أبريل ٢٠٠٣

القرارات

رقم القرار	تاريخ الاعتماد	الموضوع
١٤٧٣ (٢٠٠٣)	٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٣	الحالات في تيمور – ليشتي
١٤٧٤ (٢٠٠٣)	٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٣	الحالة في الصومال
١٤٧٥ (٢٠٠٣)	١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٣	الحالة في قبرص
١٤٧٦ (٢٠٠٣)	٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٣	الحالة بين العراق والكويت
١٤٧٧ (٢٠٠٣)	٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٣	المحكمة الدولية لبوروندي

بيانات الرئيس

الرمز	التاريخ	الموضوع
S/PRST/2003/3	٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٣	الأعمال الإرهابية التي تهدد السلام والأمن الدوليين

التذليل الثاني

البيانات التي أدلى بها الرئيس إلى الصحافة في نيسان/أبريل ٢٠٠٣

بوروندي (٣ نيسان/أبريل)

يرحب أعضاء مجلس الأمن بإعلان الرئيس الذي أعلن فيه، وفقا للدستور الانتقالي، أنه مستعد أن يتخلى عن الرئاسة في ١ أيار/مايو إلى نائب الرئيس ندايئييي في المرحلة الثانية من الفترة الانتقالية. ويحيي أعضاء المجلس جهود الرئيس بويويا لدفع عملية السلام قدما.

ويدعو أعضاء المجلس الأحزاب السياسية والشعب البوروندي إلى مواصلة تسوية المسائل المرتبطة باستعادة السلام في بوروندي من خلال الحوار والمشاورات.

العراق (٣ نيسان/أبريل)

استمع اليوم أعضاء مجلس الأمن إلى تقييم أولي للحالة الإنسانية في العراق قدمته نائبة الأمين العام بحضور المنسق الإنساني للعراق، راميرو لوبيز دا سيلفا.

ويحيط المجلس علما بتعليقات نائبة الأمين العام التي أشارت فيها إلى أنه على رغم من أن الحالة الراهنة غير حرجة إلا أن الأمر ما زال ينطوي على خطورة.

وأشارت نائبة الأمين العام إلى أن النداء السريع الذي وجهته الأمم المتحدة في ٢٨آذار/مارس، والذي ينطوي على احتياجات إجمالية قدرها ٢,٢ بليون دولار، تلقى بالفعل تعهدات بتبرعات قدرها ١,٢ بليون دولار.

وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم فيما يتعلق بإمكانية توفير المساعدات الغوثية إلى سكان العراق. وبعد اعتماد القرار ١٤٧٢ (٢٠٠٣) تم اتخاذ تدابير فورية لتصنيف العقود بحسب ما لها من أولوية، وللتنسيق مع البلدان المجاورة لإيجاد موانئ بديلة لتسليم البضائع.

وأشارت نائبة الأمين العام إلى أنه ما زال هناك ٠٠٠ ٣ موظف عراقي من موظفي الأمم المتحدة يعملون وأنه يجري تسليم البضائع على أساس عملي، إلا أن مجلس الأمن أكد على الدور التنسيقي للأمين العام.

جمهورية الكونغو الديموقراطية (٨ نيسان/أبريل)

أدان أعضاء مجلس الأمن الهجوم الذي شنه التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية – غوما في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوعزوا إليه أن يسحب جنوده على الفور إلى المواقع المتفق عليها.

وأدان أعضاء مجلس الأمن المذابح التي حصلت في منطقة إيتوري وطلبوا تحديد هوية مرتكبيها وتقديمهم إلى العدالة على الفور. وبالإضافة إلى ذلك، طلبوا إلى مفوض الأمم

المتحدة السامي لحقوق الإنسان أن يُجري تحقيقا في هذه الأحداث ويقدم تقريرا إلى المجلس في أقرب وقت ممكن. وطلبوا إلى القوات الأوغندية الانسحاب من أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية بدون تأخير وأشاروا إلى أنه ما دامت هذه القوات موجودة فإنها تتحمل مسؤولية توفير الأمن للسكان المدنيين. وطلبوا إلى جميع الأطراف التعاون بشكل كامل مع لجنة تحقيق السلام التي بدأت عملها.

وطالب أعضاء المجلس بالوقف الفوري للقتال والمذابح في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية ووضع حد لكل ما يمكن أن يؤخر أو يعرقل تشكيل مؤسسات المرحلة الانتقالية. وطلبوا إلى جميع الأطراف الكونغولية وتلك الأطراف التي لها نفوذ عليها في المنطقة أن تحرص على تشكيل حكومة انتقالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية في أقرب وقت ممكن.

وأكد أعضاء المجلس من جديد دعمهم الكامل لدور بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية دعما لعملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

الصومال (١٤ نيسان/أبريل)

أطلع رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ٧٥١ (١٩٩٢) أعضاء مجلس الأمن على تقرير فريق الخبراء المكلف بجمع معلومات مستقلة عن انتهاكات الحظر المفروض على الأسلحة في الصومال وتقديم توصيات بشأن الخطوات العملية الممكن اتخاذها والتدابير اللازمة لتنفيذ هذه التوصيات بصورة فعالة.

ورحب أعضاء المجلس بتقرير فريق الخبراء وتبادلوا الآراء حول تحسين تنفيذ الحظر المفروض على الأسلحة في الصومال وتعزيز مراقبته. وأعربوا عن عزمهم على مواصلة المناقشات داخل اللجنة المنشأة عملا بالقرار ٧٥١ (١٩٩٢) حول الملاحظات والتوصيات الواردة في التقرير. وتدعو التوصيات جميع الأطراف داخل الصومال وخارجه إلى تحمل مسؤولياتها عن تنفيذ الحظر المفروض على الأسلحة.

وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم البالغ بسبب التدفق المستمر للأسلحة والمعدات العسكرية من مصادر خارج الصومال وطلبوا إلى جميع الدول الأعضاء توفير الدعم والتعاون مع فريق الخبراء المعاد إنشاؤه والذي سيتم تشكيله وفقا للقرار ١٤٧٤ (٢٠٠٣) لتنفيذ الولاية المكلف بها.

وأعاد الأعضاء أيضا تأكيد أهمية سيادة الصومال وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي ووحدته.

كوسوفو (١٤ نيسان/أبريل)

أيد أعضاء مجلس الأمن بشدة قرار الممثل الخاص للأمين العام في كوسوفو مايكل ستاينر عندما أعلن أنه ليس لقيام جمعية كوسوفو بسن تشريع عن التعليم العالي في ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ أي أثر قانوني.

وأعربوا عن قلقهم بشأن الإجراء الذي اتخذته الجمعية وطلبوا إلى المؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي تركيز عملها على اختصاصاتها على نحو يتفق تماما مع القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) ومع الإطار الدستوري.

وأكد أعضاء المجلس من جديد بشدة ضرورة الالتزام الدقيق بالقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) والاحترام الكامل لسلطة الممثل الخاص.

وأكد أعضاء المجلس كذلك دعمهم لعملية نقل الاختصاصات على النحو المذكور في الفصل ٥ من الإطار الدستوري للمؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي امتثالا لأحكام القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

وطالب أعضاء المجلس المؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي وشعب كوسوفو بالتعاون بصدق لإنهاء عملية نقل الاختصاصات بنجاح.

كوت ديفوار (١٥ نيسان/أبريل)

رحب أعضاء المجلس بالمرسوم الجديد الذي فوض السلطات إلى رئيس الوزراء وبالتشكيل التدريجي لحكومة المصالحة الوطنية.

وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم البالغ بعد الانتهاكات الأخيرة لوقف إطلاق النار في كوت ديفوار وطلبوا إلى جميع الأطراف احترام التزاماتها ووضع حد على الفور للهجمات التي تقوض مواصلة عملية السلام والمصالحة. وأحاطوا علما بارتياح ببيان الرئيس المؤرخ ١١نيسان/أبريل وطالبوا بتنفيذه. وأعربوا أيضا عن قلقهم البالغ لاستخدام المرتزقة وغيرهم من العناصر الأجنبية المسلحة، والتجنيد القسري، بما في ذلك تجنيد الأطفال وطالبوا جميع الأطراف بأن تمتنع عن هذه الممارسات على الفور.

ودعا أعضاء المجلس الأطراف إلى احترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

ودعا أعضاء المجلس الأطراف إلى مواصلة دفع عملية السلام قدما وأعادوا تأكيد استعدادهم لدعم جهود الأطراف لتنفيذ التزاماتها. وأعادوا تأكيد دعمهم الكامل للجنة الرصد.

وجدد أعضاء المجلس دعمهم للقوات الفرنسية وقوات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وطلبوا إلى المانحين أن يتبرعوا بما تعهدوا به لتمويل قوة الجماعة الاقتصادية وإن أمكن تعزيزها.

وأكد أعضاء المجلس مرة أخرى على قلقهم للحالة الإنسانية وطلبوا إلى الدول الأعضاء الاستجابة للنداء الذي تم توجيهه في نهاية الشهر في أبيدجان وجنيف.

وأشار أعضاء المجلس إلى عزمهم على السفر في المستقبل القريب إلى غرب أفريقيا وبصفة خاصة إلى كورت ديفوار.

بوروندي (١٦ نيسان/أبريل)

رحب أعضاء مجلس الأمن مرة أخرى بالتغيير السياسي المقبل في بوروندي وشجعوا جميع الأطراف في بوروندي على مواصلة بذل الجهود تأييدا لتنفيذ اتفاق أروشا في سياق الفترة الثانية من المرحلة الانتقالية. وأكدوا أهمية التزام الرئيس بويويا بتسليم السلطة في ١ أيار/مايو. وأوصى أعضاء المجلس الزعماء السياسيين في بوروندي بمواصلة السعي للتوصل إلى توافق دائم للآراء والمشاركة في إدارة الشؤون العامة.

ورحب أعضاء المجلس بقيام الجمعية الوطنية الانتقالية باعتماد القانون المتعلق بفرض عقوبة على جرائم الإبادة الجماعية، وجرائم الحرب، والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية؛ وحثوا الجمعية الوطنية الانتقالية على بذل قصارى جهدها لاعتماد قانون عن الحصانة المؤقتة وفقا لاتفاق أروشا.

وحث أعضاء المجلس قوات التحرير الوطنية التابعة لأغاتون رواسا على وضع حد للأعمال القتالية على الفور، والانضمام بدون مزيد من التأخير إلى عملية السلام، وبدء المفاوضات مع الحكومة.

ورحب أعضاء المجلس بقيام الاتحاد الأفريقي بإرسال المراقبين وشجعوا على نشر قوات البعثة الأفريقية بدون مزيد من التأخير. وطلبوا إلى المجتمع الدولي تقديم الأموال اللازمة للسماح بنشر البعثة الأفريقية عندما تتوفر التكاليف اللازمة.

وحث أعضاء المجلس المانحين على دعم اقتصاد بوروندي، والوفاء بالتزاماتهم التي تعهدوا بها في مؤتمري باريس وجنيف، وتقديم الدعم على سبيل الاستعجال إلى الحكومة البوروندية في مجال الميزانية وميزان المدفوعات، وعلى المساهمة بسخاء في الصندوق الانتقالي لتخفيف وطأة الديون.

وأعرب أعضاء المجلس عن دعمهم للجهود المبذولة في مجال تسهيل الأمور وللمبادرة الإقليمية الرامية إلى عودة السلام في بوروندي.

جمهورية أفريقيا الوسطى (١٧ نيسان/أبريل)

استمع أعضاء مجلس الأمن إلى إحاطة قدمها الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، توليامييني كالومو.

وأكد أعضاء المجلس من جديد أهمية اتباع نهج شامل ومتكامل ووطيد ومتضافر بخصوص المسائل المتعلقة بالسلام والأمن والتنمية في أفريقيا الوسطى.

ورحب أعضاء المجلس بعزم الأمين العام على إرسال بعثة متعددة التخصصات إلى أفريقيا الوسطى لتقييم تنفيذ هذا النهج كما طلب ذلك البيان الرئاسي المؤرخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر (٢٠٠٢) (S/PRST/2002/31).

ودعوا الأمين العام إلى تقديم تقرير إلى مجلس الأمن في نهاية هذه البعثة يتضمن توصيات عن التدابير التي يتعين اتخاذها لتنفيذ هذا النهج الشامل.

ورحب أعضاء المجلس بالمشاورات الجارية بين الأمانة العامة والجماعة الاقتصادية لدول أفريقيا الوسطى للتحضير للبعثة، ورحبوا بالقرار المتعلق بضم هذه المؤسسة إلى البعثة المذكورة.

وأعربوا عن دعمهم لاقتراح الأمين العام الرامي إلى تعزيز التنسيق بين الهياكل المتنوعة للأمم المتحدة في بلدان المنطقة دون الإقليمية وإلى التشجيع على تعزيز الشراكة بين منظومة الأمم المتحدة ودول أفريقيا الوسطى.

جمهورية أفريقيا الوسطى (١٧ نيسان/أبريل)

استمع أعضاء المجلس إلى الإحاطة التي قدمها الممثل الخاص للأمين العام، الجنرال لامين سيسي.

وشكر أعضاء المجلس الممثل الخاص للأمين العام على جهوده دعما للحوار السياسي ولعملية المصالحة الوطنية ولإعادة سيادة القانون في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وبينما أشار أعضاء المجلس إلى الإدانة السابقة للانقلاب الذي جرى في آذار/مارس والوارد في بيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ ٢٠ آذار/مارس، رحبوا مع ذلك بالتقدم السياسي الذي تم إحرازه في جمهورية أفريقيا الوسطى، وبالدعوة إلى الحوار الوطني، وبتعيين حكومة وحدة وطنية، بما في ذلك تعيين رئيس وزراء جدير بالاحترام.

واعتبر أعضاء المجلس أنه مما لا غنى عنه أن تضع سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى خطة للحوار الوطني، بما في ذلك إطارا زمنيا لعقد انتخابات في أقرب وقت ممكن.

وأعربوا عن رأي مفاده أن الموارد المتاحة حاليا لمكتب الأمم المتحدة يمكن أن توفر الدعم للعملية السياسية، بما في ذلك توفير المساعدة اللازمة للتحضير لإجراء انتخابات عامة في المستقبل.

وأكد أعضاء المجلس من جديد دعمهم للإجراء الذي اتخذه الممثل الخاص للأمين العام في مكتب دعم بناء السلام التابع للأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وأكدوا كذلك من جديد دعمهم لجهود الاتحاد الاقتصادي والنقدي لوسط أفريقيا وللاتحاد الأفريقي.

ودعوا أيضا مجتمع المانحين إلى المساعدة في إعادة بناء البلد.

الحالة بين العراق والكويت (١٨ نيسان/أبريل)

استمع أعضاء المجلس إلى التقرير الحادي عشر للأمين العام عملا بالفقرة ١٤ من القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩).

وناشد أعضاء المجلس جميع الدول والمنظمات والأفراد الذين يستطيعون تقديم الدعم للتحقيق الجاري أن يبذلوا مزيدا من الجهود وأن يقدموا المعلومات التي يمكن أن تؤدي إلى العثور على مكان ٦٠٥ من المفقودين من الكويتيين ومن رعايا دول أخرى.